

محضر جلسة اللجنة التأسيسية للجماعات العمومية والمحلية 23

محضر جلسة

تاريخ الاجتماع 29: أبريل 2012.

اجتماع :عدد 23.

جدول الأعمال :مواصلة الإستتماعات.

افتتاح الجلسة:الثانية ظهرا.

افتتح السيد رئيس اللجنة الجلسة بالترحيب بالسيد الأمين بن علي وأعطاه الكلمة ليقدم مداخلته تحت عنوان البلدية التشاركية والتي انطلقت من التأكيد على أهمية اللامركزية والجماعات المحلية في إعادة هيكلة الدولة اقتصاديا. ولاحظ أهمية تأثير الإطار الدولي بشكل عام في التنظيم الإداري التونسي مستقبلا من خلال فتح المجال للاستلهام من التجارب الناجحة مثل فرنسا والسويد بداية من 2007. وفي هذا الإطار تم التأكيد على أن أداء الجماعة المحلية la performance de la cite مرتبطة بطريقة التصرف المتعمدة من خلال نموذج بلدية دبي ذلك أن قدرتها على توفير حاجيات السكان مرتبط بقدرة البلدية ومرافقها العمومية وبنيتها التحتية وإن معيار البلدية كجماعة محلية تتمثل في المجال الديمغرافي والمقدرة الجبائية.

ومن ناحية أخرى يعتمد التصرف البلدي عل قواعد التصرف الخاص management كما تم تنبيه في السويد ويعتمد الفصل بين السلطة صاحبة القرارات والرقابة والشفافية ويتضمن أربع مفاتيح أساسية: أولا، العلاقة مع الدولة أن لا تعتبر البلدية ملكا للدولة،

ثانيا، القدرة على التواصل بالمنطقة المعزولة غير قادرة على استقطاب الاستثمار فصلاحيات البلدية تسمح بذلك لأنها تضاهي صلاحيات الدولة من الناحية الاقتصادية.

ثالثا، إعطاء الأولوية لتوفير المرافق العامة المحلية بمعاوضة الخواص والتركيز على النوعية الجيدة للخدمات،

رابعا، العلاقة مع المواطن.

أما المثال الفرنسي فقد طبق التصرف الاقتصادي على الجماعات المحلية بداية من 1982 وقد أكدت التجربة اللامركزية أن الجهات الاقتصادية أصبحت هي التي تقوي اقتصاد المركز وليس العكس كما هو متعارف عليه من أن الدولة هي التي تمول الجهات وتقوي اقتصادها والنتيجة أن اللامركزية الاقتصادية تقوي وحدة الوطن ولا تهددها وبالتالي فالعامل الاقتصادي أهم نقطة في التحول الذي طرأ على لامركزية التنمية بأن تصدر من القاعدة إلى القمة وليس العكس.

كما لاحظ أن عدة عوامل يجب أن تتوفر حتى تتيح تطبيق النموذج من ذلك أن النظام السياسي في فرنسا ساعد على إنجاح اللامركزية لأنه يقوم على التوازن بين السلط وبراغي الحريات وهو نظام مزدوج (رئاسي/برلماني).

كما أن البلدية هي مؤسسة سياسية وليست مؤسسة اقتصادية وبالتالي فإن التطبيقات للنماذج التي تعتمد المعيار الاقتصادي يجب أن تراعي الاختلافات وخصوصيات البلدان.

رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 18.

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

عماد الحمامي

فيصل الجدلاوي